E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/4
20 August 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة
الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة الثامنة
عمّان، ٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا

موجز

تعرض هذه الوثيقة التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) باتجاه تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في المكسيك عام ٢٠٠٢ والذي تم التأكيد عليه في مؤتمر المتابعة الدولي في الدوحة في عام ٢٠٠٨، كما تعرض التحديات التي تواجهها هذه البلدان والتي تحول دون وصولها إلى الأهداف المحددة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٣
الفصل		
أولاً- التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية	٥-١٢	٣
ألف- القطاع المصرفي	٦-٨	٤
باء- الأسواق المالية	٩-١١	٤
جيم- النظام الضريبي	١٢	٥
ثانياً- تقدم البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية	١٣-١٧	٦
ألف- الاستثمار الأجنبي المباشر	١٣-١٤	٦
باء- تحويلات العاملين في الخارج	١٥-١٧	٧
ثالثاً- تقدم البلدان الأعضاء في تحرير التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية	١٨-٢٣	٨
ألف- أهم التطورات على صعيد تحرير السياسات التجارية	١٨-٢٠	٨
باء- تطور الصادرات في البلدان الأعضاء في الإسكوا	٢١-٢٣	٩
رابعاً- زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية: المساعدات الإنمائية الرسمية	٢٤-٣٠	٩
ألف- المساعدات الرسمية من البلدان الأعضاء في الإسكوا	٢٥-٢٧	١٠
باء- المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء	٢٨-٣٠	١١
خامساً- الدين الخارجي وإدارة الديون	٣١-٣٣	١٢
سادساً- التوصيات		١٢

مقدمة

١- استطاعت البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تتعافي من بعض تداعيات الأزمة المالية العالمية وأن تسجل نموا بمعدلات تراوحت بين ٢ في المائة في الكويت و١٦,٦ في المائة في قطر في عام ٢٠١٠، مقارنة بانكماش عام ٢٠٠٩ الذي بلغ حده الأقصى في عُمان بنسبة ٤,٦ في المائة. واستمرت معدلات البطالة بالارتفاع في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وترافقت مع نسب تضخم عالية، أدت إلى عدم استقرار اجتماعي تحول في عام ٢٠١١ إلى حراك شعبي في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا.

٢- وكان عام ٢٠١١ عاماً استثنائياً على البلدان الأعضاء. فحققت دول مجلس التعاون الخليجي نسبة نمو بلغت حوالى ٥,٧ في المائة بسبب ارتفاع متوسط سعر برميل النفط العالمي من ٧٧,٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٠ إلى ١٠٧,٥ دولارات في عام ٢٠١١[(١)]، وتراجع إنتاج النفط في بعض البلدان وتوقف في بلدان أخرى مثل ليبيا. كذلك شهدت عدة بلدان أخرى تحركات شعبية رافقتها حالات عدم استقرار سياسي كان لها أثر كبير على النمو الاقتصادي. فشهدت مصر تباطؤاً في النمو الاقتصادي بلغ ١,٨ في المائة، في حين شهدت اليمن والجمهورية العربية السورية والسودان انكماشاً بلغ حده الأقصى في اليمن بحوالى ٢,٥ في المائة. وأثر هذا التباطؤ على بعض البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان.

٣- وشكلت هذه التحديات والمتغيرات ضغوطاتٍ إضافية على الدول الأعضاء في ما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري حول تمويل التنمية الذي تم التأكيد عليه في إطار مؤتمر المتابعة الدولي الذي عُقد في الدوحة عام ٢٠٠٨. ويركز توافق آراء مونتيري حول تمويل التنمية على ست بنود رئيسية هي: تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ والدين الخارجي؛ ومعالجة المشاكل المنظومية.

٤- ويستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تنفيذ تلك البنود خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وقد جاء هذا التقدم متفاوتاً بين البلدان لأسباب عدة أبرزها الركود الاقتصادي العالمي، والتضخم المستمر منذ عام ٢٠١٠، والحراك الشعبي الذي تعيشه المنطقة منذ عام ٢٠١١.

أولاً- التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

٥- تعتبر عملية تعبئة الموارد المالية المحلية ضمن توافق آراء مونتيري الحجر الأساس لدعم التنمية وتحقيق نمو مستدام، إذ أنها تمهد الطريق لتعبئة الموارد الدولية وتحسين قدرات الدولة على تحمل أعباء الديون، وتساهم في تحقيق نمو اقتصادي يؤدي إلى تحسين التجارة. فالتقدم المحقق في هذا المجال أساسيٌّ لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولتحصين الاقتصاد الوطني من تذبذبات الاقتصاد العالمي ومن أي أزمة تعصف به.

(١) الاسكوا، "موجز دراسة حالة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١١-٢٠١٢"، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، E/2012/20، الجدول ١.

ألف- القطاع المصرفي

٦- ارتفعت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية في كافة البلدان الأعضاء بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بنسب تراوحت بين ١,٦ في المائة كحد أدنى في الإمارات العربية المتحدة و٢٠ في المائة كحد أقصى في قطر، وبلغت أوجها في العراق حيث سجلت ١٠٣ في المائة. كذلك سجّل القطاع الخاص في كافة البلدان الأعضاء زيادةً في حصته من هذه القروض والتسهيلات الإئتمانية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي تراجعت فيها حصة القطاع الخاص بنسبة ضئيلة بلغت ٠,٤٥ في المائة. وارتفعت حصة القطاع الخاص في البلدان الأعضاء الأخرى بنسب متفاوتة تراوحت بين ٠,٨ في المائة في مصر، و٢٥ في المائة في لبنان، و٨٣ في المائة في العراق.

٧- وبالرغم من ارتفاع حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض والتسهيلات في معظم البلدان الأعضاء بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، ظلّت هذه الحصّة أقلّ من الزيادة التي حققها القطاع العام في غالبية البلدان الأعضاء، باستثناء الجمهورية العربية السورية وقطر والكويت ولبنان. ويعود ذلك إلى توجّه الحكومات نحو السوق الداخلي لتمويل العجز المالي.

٨- ويعاني القطاع المصرفي في البلدان الأعضاء من تركّز القروض بين عدد محدود من العملاء، في حين لا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الفرص الملائمة والكافية للاقتراض. وقد لجأت المصارف المركزية في العراق والمملكة العربية السعودية واليمن إلى إصدار تعليمات لضبط التركّز الائتماني لكنّها لم تحقق التحسّن المرجو.

باء- الأسواق المالية

٩- يعد عام ٢٠١١ عاماً استثنائياً آخر في أسواق المال في البلدان الأعضاء بعد عام الأزمة المالية العالمية والخسائر التي تكبدتها الأسواق المالية التي عانت موجة عدم استقرار اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. فقد تراجعت القيمة السوقية لأسواق الأسهم في البلدان الأعضاء مجتمعةً بنسبة قاربت ١٠ في المائة في عام ٢٠١١ (الجدول ١). وكان السوق المصري أبرز الخاسرين، إذ تأثر بشكل كبير بالحراك الشعبي الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وبلغ ذروته في شباط/فبراير من العام نفسه، وأدّى إلى توقف البورصة المصرية عن العمل لفترة طويلة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، حيث اقتصر عدد أيام التداول على ٢٦ يوماً فقط. وتراجعت القيمة السوقية في بورصة القاهرة والإسكندرية بحوالى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١١، غير أنّها تمكّنت في الربع الأول من عام ٢٠١٢ من تعويض بعض خسائرها، فارتفعت بنسبة ٢٣ في المائة ولكنها لم تبلغ المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الثورة.

١٠- وتراجعت القيمة السوقية في كافة الأسواق المالية في عام ٢٠١١ باستثناء السوق القطري الذي شهد تحسناً خجولاً (حوالى ٤ في المائة). وتراوحت نسب التراجع بين ٤ في المائة في سوق الأسهم السعودي كحد أدنى و٤٣ في المائة في السوق المصري كحد أقصى. وظلّ السوق السعودي في المرتبة الأولى بين الأسواق المالية العربية في عام ٢٠١١ من حيث القيمة السوقية، تلاه سوق الدوحة متقدماً على سوق الكويت للمرة الأولى. وكانت نتائج الربع الأول من عام ٢٠١٢ جيدة نسبياً إذ حققت عدة أسواق ارتفاعاً في القيمة السوقية. فحصد السوق القطري أكبر نسبة نمو بلغت ٣٩ في المائة، تلاه السوق المصري بنسبة ٢٣ في المائة ثم سوق الأسهم السعودي بنسبة ٢١ في المائة.

الجدول ١- القيمة السوقية، ٢٠٠٦-٢٠١٢
(بملايين الدولارات)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	٨٠٧٤١	١٢١١٢٨	٦١٨٨٨	٧٢٩٦٨	٧١٢٦٩	٦٤٤٣٥
بورصة عمّان	٢٩٧٢٩	٤١٢٣٣	٣٥٩٨٤	٣١٩٨٥	٣٠٩٩٥	٢٦٩٩٩
سوق البحرين للأوراق المالية	٢١١٢٢	٢٧٠١٦	١٩٩٥٥	١٦١٤١	١٩٩٠٣	١٦٥١٣
سوق الأسهم السعودي	٣٢٦٨٦٩	٥١٨٩٨٤	٢٤٦٨١٠	٣١٨٧٨٥	٣٥٣٤١٩	٣٣٨٧٩١
سوق الكويت للأوراق المالية	١٠٥٩٥٠	١٣٥٣٦٢	١١٣٥٢٧	١٠٤٢٢٦	١٢٤٩٢٠	١٠٠٩٢٨
سوق دبي المالي	٨٦٨٩٥	١٣٨١٧٩	٦٥٢١٨	٥٨٨٣٠	٥٤٧٢٢	٤٩٥٤٩
سوق دمشق للأوراق المالية	..	..	..	..	..	١٥٣٠
سوق الخرطوم للأوراق المالية	٤٦٢٤	٤٩٣١	٣٨٠٤	٣٠٣٣	..	..
سوق فلسطين للأوراق المالية	٢٧٣١	٢٤٨٤	٢١٠٥	٣٢٠٠	٣٤٦١	٢٧٨٢
سوق مسقط للأوراق المالية	١٣٠٣٣	٢٣٠٨٦	١٥٦٤٣	١٨٣٦٢	٢١٧١٢	١٩٦٩٨
سوق الدوحة للأوراق المالية	٦٠٩١٣	٩٥٥١٨	٧٦٦٥٧	٨٧٩٣٢	١٢٣٣١٧	١٢٨٤٣٩
بورصة بيروت	٨٣٠٤	١٠٨٩٤	١٤٧٨٩	١٨٢٩٨	١٨٢١٠	١٦٤٠٦
بورصتا القاهرة والإسكندرية	٩٣٤٩٦	١٣٨٨٢٨	٨٣١٨٥	٨٦٢٦٧	٨٥٧٢٦	٤٨٦٧٩
الإجمالي	٨٣٤٤١١	١٢٥٧٦٣٣	٧٣٩٥٦٤	٨٢٠٠٢٧	٩٠٧٦٥٣	٨١٤٧٥٠

المصادر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية http://www.amf.org.ae/yearlyperformance، والنشرة الفصلية حول أداء أسواق المال العربية، الربع الأول ٢٠١٢.

(..) تشير النقطتان إلى عدم توفر بيانات.

١١- وقد أدخلت بلدان أعضاء عديدة، كالأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان ومصر والمملكة العربية السعودية، إجراءات إضافية على أسواق المال لتعزيز الرقابة وتطبيق الحوكمة الرشيدة للشركات.

جيم- النظام الضريبي

١٢- يركز الإصلاح الضريبي على زيادة الإيرادات الضريبية مع مراعاة تخفيف أعباء الضرائب على الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع، وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الجباية، وتحديث النظم الضريبية، والحدّ من التهرب الضريبي. وعمدت عدة بلدان، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة، التي كانت تنوي إدخال الضريبة على القيمة المضافة إلى تأجيل هذا القرار بسبب الركود الاقتصادي والحراك الشعبي. وأدى النمو الاقتصادي الذي حققته البلدان الأعضاء في عام ٢٠١٠ إلى زيادة الإيرادات الضريبية ولكن بنسب متفاوتة. وتعود هذه الزيادة أيضاً إلى تحسين الجباية الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية. ولا تزال الإيرادات الضريبية تمثل مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات العامة للبلدان الأعضاء ذات الاقتصادات المتنوعة، إذ تمثل ٦٤ في المائة من الإيرادات العامة في الأردن، وحوالى ٣٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٨٣ في المائة في لبنان، بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٩ في المائة من الإيرادات العامة في البلدان المصدرة للنفط مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق. والبلدان الأعضاء كافة بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للحدّ من توسع القطاع غير النظامي وتحسين نظم إدارة الإيرادات الضريبية والجباية وتوسيع القاعدة الضريبية.

ثانياً- تقدم البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية

ألف- الاستثمار الأجنبي المباشر

١٣- تتأثر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأوضاع المالية والاقتصادية العالمية ولا سيما أنّ غالبية التدفقات الاستثمارية الأجنبية ترد من الدول المتقدمة اقتصادياً. وسجّلت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في الإسكوا زيادة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، إلاّ أنّها تعرّضت لانتكاسة كبيرة جرّاء الأزمة المالية العالمية. فبعد أن وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذروتها في البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام ٢٠٠٨ لتبلغ ٩٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٤,٣ في المائة تقريباً من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية، ما لبثت أن انخفضت بمعدّل ١٩ في المائة فبلغت ٧٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى ٣٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١١، أي ما يمثل ٢,٣ في المائة من الإجمالي العالمي.

الجدول ٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا، ٢٠٠٦-٢٠١١
(بملايين الدولارات)

البلد	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	٣٥٤٤	٢٦٢٢	٢٨٢٧	٢٤١٣	١٦٥١	١٤٦٩
الإمارات العربية المتحدة	١٢٨٠٦	١٤١٨٧	١٣٧٢٤	٤٠٠٣	٥٥٠٠	٧٦٧٩
البحرين	٢٩١٥	١٧٥٦	١٧٩٤	٢٥٧	١٥٦	٧٨١
تونس	٣٢٤٠	١٥١٥	٢٦٠١	١٥٢٥	١٣٣٤	٤٣٣
الجمهورية العربية السورية	٦٥٩	١٢٤٢	١٤٦٦	٢٥٧٠	١٤٦٩	١٠٥٩
السودان	٣٥٣٤	٢٤٢٦	٢٦٠١	١٨١٦	٢٠٦٤	١٩٣٦
فلسطين	١٩	٢٠	٥٢	٣٠٠	١٥٤	٠
العراق	٣٨٣	٩٧٢	١٨٥٦	١٥٩٨	١٣٩٦	١٣٩٦
عُمان	١٥٩٦	٣٣٣٢	٢٩٥٢	١٥٠٩	١١٤٢	٧٨٨
قطر	٣٥٠٠	٤٧٠٠	٣٧٧٩	٨١٢٥	٤٦٧٠	-٨٧
الكويت	١٢١	١١٢	-٦	١١١٤	٣١٩	٤٠٠
لبنان	٢٦٧٥	٣٣٧٦	٤٣٣٣	٤٨٠٤	٤٢٨٠	٣٤٧٦
ليبيا	٢٠٦٤	٤٦٨٩	٤١١١	١٣٧١	١٧٨٤	٢٠٠
مصر	١٠٠٤٣	١١٥٧٨	٩٤٩٥	٦٧١٢	٦٣٨٦	-٤٨٣
المملكة العربية السعودية	١٨٣١٨	٢٤٣٣٤	٣٩٤٥٦	٣٦٤٥٨	٢٩٢٣٣	١٦٣٠٨
المغرب	٢٤٦١	٢٨٢٦	٢٤٦٦	١٩٧٠	١٢٤١	٢٥٢١
اليمن	١١٢١	٩١٧	١٥٥٥	١٢٩	-٩٣	-٧١٣
إجمالي منطقة الإسكوا	٦٨٩٩٧	٨٠٦٠٣	٩٥٠٥٩	٧٦٦٧٤	٦٢٦٨٤	٣٧١٦٥
العالم	١٦٩٢٠٢١	٢٤٦٤٧٤١	٢١٩٧٦٢١	١١٥٤١٣٦	١٣٢٤٢١٥	١٦٢٥٥٥٤
حصة منطقة الإسكوا من إجمالي التدفقات العالمية (في المائة)	٤,١	٣,٣	٤,٣	٦,٦	٤,٧	٢,٣

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات المالية http://databank.worldbank.org/ddp/home.do.

١٤- ويشير تقرير البنك الدولي عن ممارسات أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٢[٢] إلى أنّ ٦١ في المائة من اقتصادات منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط عملت على تحسين مناخ الأعمال عبر تحديث القوانين ذات الصلة. فقد احتلّت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر المراتب الثلاث الأول في المنطقة العربية من حيث مؤشر سهولة الأعمال. كذلك سجّلت تونس والكويت والمملكة العربية السعودية معدلات عالية من حيث مؤشر حماية المستثمرين. ووفقاً لمؤشر إنشاء الأعمال، خفضت المملكة العربية السعودية عدد الإجراءات المطلوبة من ٤ إلى ٣ فانعكس ذلك إيجاباً على الكلفة التي انخفضت من ٧,٧ في المائة كنسبةٍ من الدخل الفردي في تقرير عام ٢٠١٠ إلى ٥,٩ في المائة في تقرير عام ٢٠١٢. كذلك عمل الأردن على تخفيض عدد الاجراءات والأيام اللازمة لإنشاء المشاريع فساهم في خفض الكلفة من ٤٩,٥ في المائة إلى ١٣,٩ في المائة، كما تظهر المقارنة بين تقريري العامين ٢٠١٠ و٢٠١٢. وأبقى لبنان ومصر على عدد الإجراءات والأيام اللازمة نفسها ولكنّ الكلفة انخفضت من ٧٨,٢ في المائة إلى ٦٧,١ في المائة في لبنان، ومن ١٦,١ في المائة إلى ٥,٦ في المائة في مصر. ووفقاً لمؤشر تنفيذ العقود، حلّ اليمن في المرتبة الأولى من حيث السرعة في تنفيذ العقود، تلته الإمارات العربية المتحدة وتونس. أما الجمهورية العربية السورية ومصر فقد حلتا في المرتبتين الأخيرتين إذ يستلزم تنفيذ العقد في الجمهورية العربية السورية ٨٧٢ يوماً، وفي مصر ١٠١٠ أيام، وهي مدة تعوق تطور البيئة الاستثمارية في هذين البلدين.

باء- تحويلات العاملين في الخارج

١٥- تؤدي تحويلات العاملين في الخارج دوراً أساسياً في اقتصادات المنطقة العربية. وفي عام ٢٠١١، بلغت تحويلات العاملين إلى البلدان العربية حوالى ٣٤,٨ مليار دولار أي ما يمثل ٤,٤ في المائة من مجمل الدخل القومي، و١٨ في المائة من الصادرات، و٣٦ في المائة من الناتج الزراعي، و١٥ في المائة من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، و٩٧ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

١٦- وسجلت تحويلات العاملين في البلدان الأعضاء زيادة كبيرة بلغت ٤٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، حيث ارتفعت من ٢٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ٣٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠١١. وقد احتلّت مصر المرتبة الأولى في قائمة البلدان الأعضاء المستفيدة من تحويلات العاملين، إذ بلغت قيمة هذه التحويلات حوالى ١٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١، أي ٤٠ في المائة من إجمالي تحويلات العاملين الواردة إلى البلدان الأعضاء، بزيادة عن عام ٢٠١٠ بنسبة ١٥ في المائة. ويحتل لبنان المرتبة الأولى لتحويلات العاملين في الخارج كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي التي بلغت حوالى ١٦,٩ في المائة في نهاية عام ٢٠١١. كذلك تحتل تحويلات العاملين أهمية بالغة في الأردن إذ بلغت قيمتها حوالى ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١١، ما يمثل ١٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٧- وتجدر الإشارة إلى أنّ الأرقام أعلاه لا تعبّر عن الأرقام الحقيقية للتحويلات المالية الواردة، حيث تُبيّن إحدى الدراسات التي أعدّها صندوق النقد الدولي أنّ التحويلات الحقيقية تشكّل ضعفي ونصف ضعف الأرقام المتداولة لأنّها لا تتضمّن التحويلات التي تمر عبر القنوات غير الرسمية. وتشير الدراسة إلى أنّ تحويلات العاملين السودانيين في الخارج التي تمرّ عبر الممرّات غير الرسمية تشكّل ٨٥ في المائة من مجمل التحويلات الواردة إلى السودان[٣].

(٢) The World Bank and the International Finance Corporation, 2012, " Doing business in a more transparent world", page 4.

(٣) Samuel Munzele Maimbo, "Migrant Labor Remittances in Africa: Reducing Obstacles to Development Contributions", Africa Region Working Paper Series No. 64, November 2003, p. 7.

الجدول ٣ - تحويلات العاملين إلى مجموعة من البلدان الأعضاء، ٢٠٠٦-٢٠١١
(بملايين الدولارات وكنسبة مئوية من الناتج المحلي)

البلد		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	قيمة تحويلات العاملين	٢٥١٤	٢٩٩٤	٣١٥٩	٣١١٩	٣١٦٥	٣٠٣١
	كنسبة من الناتج المحلي	١٦,٧٠	١٧,٥٠	١٤,٣٨	١٣,٠٩	١١,٩٨	١٠,٥١
تونس	قيمة تحويلات العاملين	١٣٠٤	١٤٤٦	١٧٢٥	١٧٢٧	١٧٢٥	١٦٥٩
	كنسبة من الناتج المحلي	٣,٧٩	٣,٧١	٣,٨٤	٣,٩٧	٣,٩٠	٣,٦٢
الجمهورية العربية السورية	قيمة تحويلات العاملين	٧٧٠	١٠٠٠	١٢٥٠	١٢٠٠	١٤٢٣	...
	كنسبة من الناتج المحلي	٢,٣١	٢,٤٨	٢,٣٨	٢,٢٢	٢,٤١	
السودان	قيمة تحويلات العاملين	١١٧٧	١٧٦٧	٣١٠٠	٢١٠٦	١٢٩١	...
	كنسبة من الناتج المحلي	٣,٣٥	٣,٨٩	٥,٧٨	٤,٠٠	١,٩٩	
فلسطين	قيمة تحويلات العاملين	٣٤٦	٤٧٥	٤٦٨	٣٦٧	٤٣٢	...
العراق	قيمة تحويلات العاملين	٢٦١	٣	٦٤	١٣٧	١٥٩	٣٦٤
	كنسبة من الناتج المحلي	٠,٥٨	٠,٠٠	٠,٠٧	٠,٢١	٠,٢٠	٠,٣٢
لبنان	قيمة تحويلات العاملين	٤٦٢٣	٥٠٢٢	٥٧٧٥	٦٣٨٥	٦٨٤٠	٦٧٧٦
	كنسبة من الناتج المحلي	٢٠,٦٠	٢٠,٠٤	١٩,٢٠	١٨,٤٣	١٨,٤٢	١٦,٩٠
مصر	قيمة تحويلات العاملين	٥٣٣٠	٧٦٥٦	٨٦٩٤	٧١٥٠	١٢٤٥٣	١٤٣٢٤
	كنسبة من الناتج المحلي	٤,٩٦	٥,٨٧	٥,٣٤	٣,٧٨	٥,٦٩	٦,٢٤
المغرب	قيمة تحويلات العاملين	٥٤٥١	٦٧٣٠	٦٨٩٤	٦٢٦٩	٦٤٢٣	٧٢٥٦
	كنسبة من الناتج المحلي	٨,٣١	٨,٩٥	٧,٧٦	٦,٩٠	٧,٠٧	٧,٢٤
اليمن	قيمة تحويلات العاملين	١٢٨٣	١٣٢٢	١٤١١	١١٦٠	١٥٢٦	١٤٠٤
	كنسبة من الناتج المحلي	٦,٧٢	٦,١٠	٥,٢٤	٤,٦٢	٤,٩٢	٤,١٦
إجمالي		٢٣٠٥٩	٢٨٤١٤	٣٢٥٤٠	٢٩٦٢٨	٣٥٤٣٦	٣٤٨١٤

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات المالية، http://databank.worldbank.org/ddp/home.do.

ثالثاً- تقدم البلدان الأعضاء في تحرير التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

ألف- أهم التطورات على صعيد تحرير السياسات التجارية

١٨- خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٢، أُجريت مراجعة دورية للأنظمة التجارية في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، وذلك بناءً على طلب منظمة التجارة العالمية[٤]. وتشير تقارير المنظمة إلى أنّ هذه البلدان حققت تقدماً في تنفيذ التزاماتها تجاه المنظمة، وهذا مؤشر جيد على التزام البلدان الأعضاء في الإسكوا بتطبيق التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية وعلى نهجها المعتمد في تحرير التجارة.

١٩- أما على الصعيد الإقليمي وضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فتواصل البلدان الأعضاء في الإسكوا مشاركتها في تحرير تجارة السلع مع بلدان المنطقة العربية. وقد لجأت جميعها إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة ١٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٥، باستثناء السودان واليمن حيث تباشر الدولتان الوفاء بالتزاماتهما بالتخفيض التام في عام ٢٠١٢. وتشارك البلدان الأعضاء في الإسكوا في

(٤) تنص اتفاقية منظمة التجارة العالمية على وجوب إجراء مراجعة دورية للنظام التجاري في الدول الأعضاء وذلك للكشف عن أي عيوب أو إجراءات مشوهة للتجارة أو عن عدم تطابق نظامها التجاري مع اتفاقيات المنظمة والتزامات الدولة العضو.

المفاوضات المتعلقة بإنشاء الاتحاد الجمركي ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، غير أنّ مشاركتها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالتالي في إجراءات التحرير لا تزال غير مكتملة. فهي تقتصر على تخفيض التعريفات الجمركية ولم تتعداها لتشمل العوائق غير الجمركية التي لم تتجاوز نسبة تنفيذ الالتزام بإزالتها ٥٥ في المائة[٥].

٢٠- وتشارك البلدان الأعضاء في الإسكوا، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في المفاوضات بين الدول الأعضاء لتحرير تجارة الخدمات. ولكنّ المفاوضات تسير ببطء ولم يتم حتى الآن تحقيق الكثير، وتبقى مشاركة البلدان الأعضاء في الإسكوا في تحرير تجارة الخدمات محصورة بالمشاركة ضمن منظمة التجارة العالمية. وتتفاوت درجات تحرير قطاعات الخدمات بين البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية خلال جولة أوروغواي (وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ومصر) وتلك التي انضمت بعد تأسيس المنظمة في عام ١٩٩٥ (وهي الأردن وعُمان والمملكة العربية السعودية). ويُلاحظ أنّ البلدان التي انضمت بعد عام ١٩٩٥ قدّمت التزامات أكبر من تلك التي انضمت أثناء التأسيس، بينما البلدان التي لم تنضمّ بعد لا تلتزم بأي إجراءات لتحرير الخدمات على المستوى الدولي أو الإقليمي.

باء - تطور الصادرات في البلدان الأعضاء في الإسكوا

٢١- تكتسب الصادرات أهميتها من دورها البارز في تحقيق رفاهية الشعوب وتمويل التنمية ومكافحة الفقر. وهي تشكّل في منطقة الإسكوا مورداً أساسياً من الموارد المالية التي تساعد على تمويل خطط التنمية.

٢٢- وشهدت صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١ تطورات ملحوظة، بزيادة بلغت ١٤٦ في المائة. وسجّلت صادرات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً إجمالياً بلغ ١٤١ في المائة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١. وكانت قطر أكثر بلدان الخليج نمواً بمعدل فاق ٣٠٠ في المائة، بينما نمت صادرات بقية البلدان الأعضاء بنسب متقاربة.

٢٣- وبالرغم من التقارب بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من حيث المقومات التي تعتبر أساساً لزيادة التبادل التجاري بين البلدان، مثل اللغة والعادات وأنماط الاستهلاك والثقافة، ورغم توفر مقومات ازدهار التجارة البينية وأبرزها القرب وحجم السوق والكثافة السكانية وتوزيعها وتشابه خصائص السكان وغلبة الشباب والقادرين على العمل (وهم أيضاً يشكلون الطبقة ذات الاستهلاك الأكبر)، لا تزال التجارة العربية البينية محدودة إذ لا تتجاوز ٩ في المائة من إجمالي التجارة العربية[٦].

رابعاً- زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية: المساعدات الإنمائية الرسمية

٢٤- يمكن تقسيم البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى مجموعتين، مجموعة أولى تضمّ البلدان المانحة للمساعدات الرسمية للتنمية وهي البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة ثانية تضمّ البلدان المستفيدة من المساعدات الإنمائية الرسمية، وهي البلدان الأعضاء ذات الاقتصادات المتنوعة.

---

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الإستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٦" الفصل الرابع، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، E/ESCWA/GRID/2006/3، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٦) صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠١١، ص ١٥٤.

ألف- المساعدات الرسمية من البلدان الأعضاء في الإسكوا

٢٥- تعتبر البلدان الأعضاء المانحة في الإسكوا من بين البلدان الأكثر سخاءً في العالم، حيث بلغ حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التراكمية التي قدّمتها حوالى ٢٨٧ مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٧٣ ولغاية عام ٢٠١١. ويُلاحظ أنّ حجم المساعدات العربية عبر العقود الماضية يتأثر بتحرّك أسعار النفط صعوداً وهبوطاً، وبالاحتياجات المتزايدة للبلدان لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات. وقد أدّى الإنفاق من أجل إعادة إعمار الدول بعد النزاع إلى تغيّرات في مستوى المساعدة التي تقدّمها البلدان المانحة الأعضاء، مثلما حصل في لبنان بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، وفي اليمن بعد اجتماعات المجموعة الاستشارية في عام ٢٠٠٦، وفي قطاع غزة بعد عمليات التوغل في عام ٢٠٠٩.

الجدول ٤- المساعدات الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٠-٢٠١١ (بملايين الدولارات)

البلد	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإمارات العربية المتحدة	٩٤١	٢٣١	٤٦٤	١١٤	٤٦	٤٧	١٥٢
عُمان	١٥٤	١٧	٣	٢٥	٢٢	٣٢	٤٠
قطر	٤٤٦	٥١٥	٤٦٢	٢٢٥	١٧٨	٣٠٩	٤٢١
الكويت	١,٩٦٧	٣١٤	٤٣٤	٣٣٦	٣٠٠	٥١٨	٩١٢
المملكة العربية السعودية	١٣,٤٤٠	٢,١٨٦	٢,١٨١	٥,٦٦٣	٤,٠٠٤	٣,٧٠٢	٤,٧٤٨
الإجمالي	١٦,٩٤٨	٣,٢٦٣	٣,٥٠٨	٦,٣٦٣	٤,٥٥٠	٤,٦٠٨	٦,٢٧٣

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠١٢، الملحق الإحصائي ١/١١.

٢٦- وتجدر الاشارة الى أن المساعدات الإنمائية التي قدّمتها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغت حوالى ٠,٤ في المائة من إجمالي الدخل القومي في عام ٢٠١١. وهذه المساعدة تقارن إيجابياً مع نسبة المساعدة الإنمائية التي تقدمها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي بلغت في عام ٢٠١١ أيضاً ٠,٣٢ في المائة. واحتلّت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين البلدان الأعضاء المانحة، حيث قدّمت حوالى ٧٥ في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في المنطقة، أي ما يعادل ٠,٨ في المائة من إجمالي الدخل القومي في عام ٢٠١١، بينما بلغت المساعدات الكويتية ١٤,٢ في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في الفترة نفسها بنسبة ٠,٥ في المائة من إجمالي الدخل القومي.

الجدول ٥- نسبة المساعدات الإنمائية إلى الدخل القومي في عدد من البلدان المانحة الأعضاء في الإسكوا

البلد	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٠,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٤
الإمارات العربية المتحدة	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٤
الكويت	٠	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٥
المملكة العربية السعودية	١,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٦	٠,٦	١,٢	١,١	٠,٨	٠,٨

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠١٢، الملحق الإحصائي ٢/١١.

٢٧- وتجدر الإشارة الى أن معظم المساعدات الإنمائية الرسمية تستخدم بشكل رئيسي في تمويل مشاريع في قطاعات البنى التحتية، وخاصة في قطاعي النقل والاتصالات (٢٤ في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١١)، وقطاع الطاقة (٢٦,٥ في المائة)، وقطاع الصناعة والتعدين (٩,٩ في المائة)، وقطاعي المياه والصرف الصحي (٨,٦ في المائة) وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية (١١,١ في المائة)[٧]. ويتوقع أن تركّز الدول المانحة على قطاع الزراعة لأنّ قضية الأمن الغذائي هي أولوية بالنسبة إلى المنطقة العربية.

باء- المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء

٢٨- بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام ٢٠٠٥ ذروتها (٢٧,٣ مليار دولار)، قدّمت معظمها إلى العراق على شكل منح. ومنذ ذلك الحين، انخفض حجم المعونات المقدمة بشكل تدريجي ليصل إلى نحو ٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

٢٩- وترد معظم المعونات الثنائية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثل ألمانيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد حصلت البلدان العربية المستقطبة للعون الإنمائي على نسبة ١٤,٥ في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ١١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩[٨]. وحاز العراق النصيب الأكبر من هذه المساعدات في الفترة نفسها، بنسبة ٢٩,٥ في المائة من إجمالي المساعدات، تلته مصر بنسبة ١٩,٢ في المائة، ثم فلسطين بنسبة ٨,٩ في المائة، فالسودان بنسبة ٨,١ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، حصلت فلسطين على الجزء الأكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة ٢٦,٤ في المائة، تلتها العراق بنسبة ٢٣ في المائة، ثم السودان بنسبة ٢١,٦ في المائة.

الجدول ٦- المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء (بملايين الدولارات)

البلد	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الأردن	١٢٥٤	٦٠١	٦٦٧	٥٨٠	٥٢٩	٧٢٦	٧٦١	٩٥٥
الجمهورية العربية السورية	١٢١	١٠٥	٧٧	٢٦	٨٣	١٣٨	٢٤٥	١٣٧
السودان	٦١٣	٩٩٢	١٨٢٣	٢٠٤٤	٢١١٢	٢٣٨٤	٢٢٨٩	٢٠٥٥
العراق	٢٢٥٠	٤٦٤٧	٢٢٠٤٦	٨٨٧٠	٩١٨٥	٩٨٨٠	٢٧٩٢	٢١٩٢
عُمان	٣٨	٥٥	٥-	٣٥	٣١-	٣٢	٢١٢	٤٠-
فلسطين	٩٧٢	١١١٥	١١١٦	١٤٥٠	١٨٧٣	٢٥٦٠	٣٠٢٦	٢٥١٩
لبنان	٢٢٦	٢٦٤	٢٤٢	٧٠٦	٩٥٦	١٠٨٥	٦٤١	٤٤٩
مصر	٩٨٢	١٥٠٦	٩٩٤	٨٧٣	١١٠٧	١٣٤٤	٩٢٥	٥٩٤
اليمن	٢٣٤	٢٥١	٢٩٠	٢٨٠	٢٣٦	٣٠٦	٥٠٠	٦٦٦
إجمالي	٦٦٩٠	٩٥٣٦	٢٧٢٥٠	١٤٨٦٤	١٦٠٥٠	١٨٤٥٥	١١٣٩١	٩٥٢٧

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠١٢، الملحق الإحصائي ٧/١١.

(٧) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١، الملحق الإحصائي ٤/١١.

(٨) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠ و٢٠١١، الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي، ص ٢٢٢.

٣٠- في عام ٢٠١٠ خصّصت اليمن بمؤتمرين (لندن، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ الرياض، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠). وختم مؤتمر الرياض أعماله بإعلان المملكة العربية السعودية عن استكمال تخصيص مبلغ مليار دولار، وهو قيمة التعهد الذي كانت المملكة قد التزمت بتقديمه إلى اليمن في مؤتمر لندن في عام ٢٠٠٦، وأقرّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية تخصيص حوالى ٣,٢ مليار دولار لدعم اليمن[٩].

خامساً- الدين الخارجي وإدارة الديون

٣١- ارتفع إجمالي خدمة الدين العام الخارجي في الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب واليمن بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بنسب متفاوتة تراوحت بين ٧,٨ في المائة كحد أدنى في اليمن و٢٤ في المائة كحد أقصى في لبنان. ويعود ارتفاع أعباء الديون إلى التضخم العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء والنفط، وتراجع الدولار مقابل العملات الأساسية، ولجوء الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز، والأزمة المالية العالمية وتداعياتها. واعتمد العديد من حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا سياسات مالية توسعية إبّان اندلاع الأزمة المالية العالمية، فزاد بذلك الإنفاق الحكومي الذي ساهم في تحفيز الطلب الداخلي ومكافحة الركود الاقتصادي. ولكنّ هذه السياسات أدّت إلى زيادة نسبة العجز في الموازنات العامة فارتفعت نسبة المديونية العامة في عام ٢٠١٠. كذلك تعود أسباب ارتفاع نسبة الديون في البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى عدّة عوامل أخرى منها توجيه جزء كبير من الديون لزيادة الأجور وليس لتمويل المشاريع الاستثمارية المحفزة للنمو، وإصدار سندات خزينة تأكل المدخرات المحلية وتعوق عملية الاستثمار.

٣٢- وبالرغم من الزيادة في حجم الدين الخارجي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ظلّ حجم هذه الديون على تراجعه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وسوريا وعمان ولبنان ومصر. وهذا التراجع هو إشارة إلى أنّ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي تخطت نسبة زيادة المديونية.

٣٣- ويتوقع أن تعاني السودان واليمن، الدولتان الأقل نمواً في الإسكوا، من ضعف في الموارد المالية وزيادة في الديون بسبب تراجع إيرادات النفط والحراك الشعبي في اليمن وانفصال جنوب السودان. فلا بدّ من مساعدة السودان واليمن في التخفيف من عبء الديون أو إلغائها وذلك من خلال الاستفادة من مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وبرامج نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة. وعلى الدولتين تحسين إدارتهما الداخلية للديون والاقتصاد من أجل التأهّل للاستفادة من هذه المبادرات.

سادساً- التوصيات

١- <u>في مجال تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية</u>

(أ) دراسة كيفية تطوير أداء القطاع المصرفي لكي يؤدي دوراً رئيسياً في تمويل المشروعات الإنمائية في الآجال المتوسطة والطويلة؛

(٩) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١، الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي، ص ٢٢٣ و٢٢٤.

(ب) استحداث آليات تمويل تمكّن القطاع المصرفي من استغلال فائض السيولة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتكزة على كثافة اليد العاملة؛

(ج) إعادة الثقة في البورصات العربية من خلال تعزيز الرقابة ودعم الشفافية في عمل أسواق المال والشركات المدرجة؛

(د) تحديث وتبسيط النظام الضريبي والتخفيف من العبء الضريبي على الفئات الهشة والفقيرة، والحدّ من التهرب الضريبي وتحسين عملية الجباية.

٢- في مجال تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية

(أ) تطبيق سياسات استثمارية قادرة على تشجيع الاستثمار في المناطق الأكثر فقراً وفي القطاعات المرتكزة على كثافة اليد العاملة، والاسترشاد في هذا الصدد بإطار سياسات الاستثمار الذي اقترحه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة الأخيرة؛

(ب) تحسين البيئة الاستثمارية وتأهيلها لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومكافحة البيروقراطية والفساد؛

(ج) توفير آليات تمكّن المهاجرين من استثمار مدخراتهم في مشروعات إقليمية مشتركة تخدم مصالح البلدان المصدرة لليد العاملة والبلدان المصدرة للتحويلات في المنطقة العربية؛

(د) معالجة الأسباب التي تشجع العمال المهاجرين على تحويل الأموال عبر قنوات غير رسمية، وذلك عن طريق خفض رسوم التحويل؛ وتوفير وسائل جديدة لتحويل الأموال وذلك إسهاماً في خفض التكلفة وخلق المنافسة وتشجيع تحويل الأموال عبر القنوات المعترف بها رسمياً.

٣- في مجال التجارة كمحرك للتنمية

(أ) معالجة الحواجز التجارية التي تؤثر على التجارة البينية مثل قضايا العبور، وقضايا النقل والمعايير؛

(ب) تعزيز الشراكة داخل القطاع الخاص في مختلف البلدان العربية لتعزيز التكامل والتخصص استناداً إلى المزايا النسبية؛

(ج) تعزيز إجراءات تحرير التجارة باستخدام الوسائل والأدوات المتاحة؛

(د) تعزيز القدرات التنافسية عن طريق معالجة التحديات على المديين الطويل والقصير.

٤- في مجال التعاون المالي والفني الدولي

(أ) على البلدان المتقدمة المانحة أن تفي بتعهداتها تقديم مساعدات رسمية للتنمية بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) على الجهات المانحة في البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تتعاون مع البلدان الأخرى من أجل تحسين نوعية المعونة وزيادة فعاليتها في ضوء الأزمات الاقتصادية والغذائية الراهنة في المنطقة العربية؛

(ج) على كافة البلدان والجهات المانحة توجيه جزء أكبر من مساعداتها إلى البلدان الفقيرة، وتخصيصها بحصة أكبر من المنح والقروض الميسرة التي تساهم في بناء قدرات الموارد البشرية المحلية وتحقيق الإصلاح الإداري.

٥- في مجال الديون وإدارتها

(أ) على البلدان الأعضاء المثقلة بالديون ترشيد الإنفاق وتعزيز المساءلة والشفافية وإدخال نظام المحاسبة وتحسين إدارة المالية العامة واستكمال الإصلاحات الاقتصادية؛

(ب) على البلدان الدائنة تقديم المساعدات إلى البلدان المدينة الأعضاء في الإسكوا، لا سيّما اليمن والسودان، من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية عن طريق إعادة جدولتها أو إعفاء البلدان المدينة من تسديدها أو تحويل جزء منها إلى استثمارات في هذه البلدان.